شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا

شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١

قطاع التكاليف والاستثمار

السادة/ البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد/...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم الاتى:-

- رد الشركة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ .

هذا للعلم والاحاطة واتخاذ اللازم.

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول الاتصال

مدير علاقات المستثمرين

"محاسب/ عرفات بدراوى راغب"

المركز الرئيسى : ١٩ ش الجلاء – طنطا ت: ٠٤٠/٣٥٤٨٣٨٤ - ٠٤٠/٣٥٤٨٥٤٧ تلفاكس

E-mail deltamillscomputer@gmail,com deltamills3@gmail,com

======

الرد على تقرير السيد المحاسب/ مراقب حسابات الشركة

الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٦/٣٠

الملحوظة	الرد
- بلغ صافى الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتي ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢٧١.٨١٠ مليون جنيه مقابل نحو ٢١٤.٦٢٣ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ٥٧.١٨٧ مليون جنيه ، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية ومنها الفوائد الدائنة وإيرادات وأرباح متنوعة ومخلفات طحن بنحو ١٤٣.٥٥٢ مليون جنيه وبنسبة ٥٢.٨١٪ من الربح المحقق مما ساهم في زيادة الربح المحقق بنحو ١٧١.٠٦٠ مليون جنيه عن المستهدف خلال الفترة والبالغ نحو ١٠٠.٧٥٠ مليون جنيه وبنسبة تحقيق مستهدف بلغت ٢٦٩.٧٩٪. يتعين استغلال الطاقات المتاحة بالشركة لتعظيم إيرادات النشاط، ومراعاة الدقة عند إعداد تقديرات موازنة الشركة.	الإيرادات والأرباح المتنوعه هى ايرادات ناتجه عن أنشطة فرعية والتى تعتبر امتداد لمزاوله الشركة للنشاط الرئيسى ومع ذلك تسعى ادارة الشركة لتعظيم الإيرادات
- قيام الشركة بإمساك دفتر خاص بالجرد دون مراعاة متطلبات أحكام المواد أرقام (٢١، ٢٣، ٢٥) من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩. - قيام الشركة بإمساك دفتر ملخص الضريبة دون مراعاة متطلبات أحكام المادة رقم (١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦. والسابق الإشارة إليه بتقريرنا المُبلغ للشركة برقم ٣٣ بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٨. يتعين الإلتزام بتطبيق أحكام القوانين السابق الإشارة إليها.	تم اخذ الملاحظة عين الاعتبار
تم جرد الأصول الثابتة فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري في حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة ، وقد تبين بشأنها ما يلى : - مازال الوضع قائماً بشأن عدم الإنتهاء من تقنين وضع يد الشركة على بعض الأراضي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصيص بعضها محل دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الآخر صدر به أحكام نهائية وما زال لم يتم التسجيل ومن أمثلة ذلك (مطحن سرس الليان القديم ، أرض مجمع المخابز الآلية ببنها ، مطحن المعداوى بمنوف ، أرض مطحن قشعمي بدسوق ، شونة شبين القناطر). - ما زال لم يتم الحصول على مبلغ ١٢١.٦٦٦ ألف جنيه قيمة باقي المُستحق من مبلغ التعويض بشأن نزع ملكية جزء من أرض شونة دفرة والصادر بشأنها حكم لصالح الشركة بالإستئناف رقم ١٣٥٧ لسنة ٦٦ ق.س.ع طنطا للدعوي رقم ٣٨٣ لسنة ٢٠١٤ مدني كلي تعويضات طنطا. يتعين حصر كافة الحالات المثيلة مع نهو تسجيل الأراضي محل الدعاوي القضائية وإستكمال إجراءاتها بمتابعة تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة للحفاظ على ممتلكاتها والإفادة.	تقوم الشركة بمتابعة الإجراءات وما وصلت الية في المحاكم المختصة للانتهاء من التسجيل. يتم المتابعة مع الهيئة العامة للطرق والكباري للحصول على قيمه التعويض

الملحوظة	الرد
- قامت الشركة بعقد جمعية عامة غير عادية بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩ لتعديل المادة رقم (٣) من النظام الأساسي لها بإضافة نشاط تقسيم الأراضي والبناء عليها والإستثمار العقارى والفندقي والسياحي والمولات التجارية ، إلا أنه حتي تاريخه لم تقم الشركة بالإستفادة من نشاط تقسيم الأراضي والإستثمار العقارى أو إستغلاله ، ويتصل بما سبق من تضمين الأصول الثابتة نحو ١.٤٠٣ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة تتمثل فى أراضى ، مبانى بكل من (مطحن سرس الليان القديم ، مطحن المعداوي ، مطحن السلام ، مطحن توفيق حجازي) هذا بخلاف (شونة سرج ببنها ، شونة دفرة ، مثلث شونة كفر الشيخ) ، حيث أقر القطاع القانوني وفقاً لجلسة مجلس إدارة الشركة رقم (١) لسنة ٢٠٢٣ بتاريخ ٢٠٢٣/١/٣١ أنه لا يوجد ما يمنع أو يحول دون قيام الشركة بإستغلال وإستثمار هذه الأصول المعطلة بعد إستيفاء القواعد والإجراءات المقررة وفقاً للقانون ولائحة النظام الأساسي للشركة ، وقد وافق مجلس الإدارة على عرض هذه الأماكن للإيجار وإتخاذ إجراءت الإعلان والتقييم طبقاً للمتبع. يتعين دراسة ما سبق مع العمل على الإستفادة من هذا النشاط مع موافاتنا بما تم بشأن موافقة مجلس الإدارة على عرض هذه الأماكن للإيجار وإتخاذ إجراءت الإعلان والتقييم طبقاً للمتبع لما له من أثر مالى.	تم البدء في اتخاذ الإجراءات كما جاء بقرار مجلس الإدارة -تم البدء فى تأجير أرض مطحن السلام بقليوب -تم مخاطبة شركات البترول لعمل محطات تموين وقود -تم الأعلان عن تأجير باقى المواقع
- عدم الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي (الفندق والقاعة والكافية) والبالغ تكلفته الدفترية ٢٤.٣٤٨ مليون جنيه في ضوء ما تبين من ضعف مجمل الربح المُحقق من المبني الثقافي البالغ ٩.٧٩٪ خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتي ٢٠٢٣/٦/٣٠ ، والتي تراوحت نسبة العوائد المُحققة إلى التكلفة الدفترية خلال الأربعة أعوام من ٠.٥٧٪ إلى ٤.٤٠٪ وحتى العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. يتعين ضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للمبني الثقافي وتعظيم العائد على المال المستثمر فيه.	ادارة الشركة تسعى جاهدة لزيادة العائد على المال المستثمر فى هذا النشاط ومنذ عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ كما تعلمون سيادتكم الظروف التى حدثت من حيث جائحه كورنا مما كان له اثر سالب على إقتصاد العالم وليس على هذا النشاط وبعد انتهاء هذا الوباء بداءت النتائج فى التحسن.
- تضمنت الأصول الثابتة (أراضي) في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مبلغ نحو ٣٠.٠١٧ مليون جنيه قيمة أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها طبقاً للعقد الإبتدائي المؤرخ ٢٠٢٠/١/٢٧ حوالي ٤ فدان و١٤ قيراط و٢١ سهم ، وفقاً لخطاب الجمعية التعاونية الإنتاجية المؤرخ ٢٠٢٣/٢/٧ والذي تعهد فيه بإتمام التعاقد بالشهر العقاري في أسرع وقت ، وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٦ مليون جنيه في نفس تاريخ التعهد والمقرر سدادها بعد التسجيل وتم العرض على مجلس إدارة الشركة والذي وافق بجلسته رقم (٦) في ٢٠٢٣/٥/٣٠ على الإعتماد مع إتخاذ القطاعات المعنية (التجاري ، القانوني) كافة الإجراءات القانونية التى تحفظ حق الشركة. وحتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٣/٨/٢٣ لم يتم الإنتهاء من تحرير العقد النهائي وتوثيقه. يتعين سرعة نهو الإجراءات القانونية بشأن تحرير العقد النهائي وتوثيقه بالشهر العقاري حفاظاً على حقوق الشركة وفقاً لما ورد بموافقة مجلس إدارة الشركة في هذا الشأن ، مع بيان أسباب التأخر في العرض على مجلس الإدارة لمدة ثلاثة أشهر رغم سداد المبلغ المتبقي.	تم تقديم طلب التسجيل بالشهر العقاري بكفر الدوار وسوف يتم الانتهاء من هذه الإجراءات قريبا التأخير من طرف الجمعية لتأخير إجتماع مجلس إداراتها

الملحوظة	الرد
- أسفر مرور قطاع المشروعات على بعض الوحدات خلال شهر مارس ٢٠٢٣ وفقاً لقرار مجلس الإدارة رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٢٧ عن وجود بعض الملاحظات على مباني بعض الوحدات منها ما يلي : * وجود تكسير وسقوط من الغطاء الخرساني لسقف عدد ٢ صومعة من صوامع ترطيب خط الأذرة بمطحن سرس الليان. * وجود تكسير في إحدي كعوب أعمدة المنشأ الخارجية حيث يظهر حديد التسليح بمصنع المكرونة. * وجود شرخ ظاهري بصوامع خط الأذرة بمطحن كفر الدوار. * بالمعاينة الظاهرية لمبني مطحن سلندرات بنها والهيكل الخرساني تبين وجود تأكل شديد في الحوائط الداخلية للجدار الخرساني لصوامع الترطيب. يتعين إتخاذ ما يلزم بشأن أعمال الصيانات الدورية اللازمة للمباني الإنتاجية تفادياً لما حدث بمطحن سيمون بدمنهور (ترميم شروخ عميقة وتشققات في أعمدة المطحن وترميم صومعة الترطيب لظهور شرخ رأسي في الجدار الخرساني) وذلك حفاظاً على المباني والآلات والعاملين بوحدات الشركة لما لذلك من أثر مالي.	جارى إجراء أعمال الصيانات مع التنبية على الفنيين بضرورة المتابعه الدوريه والتنبيه بما ورد بالملاحظة
- تضمن حساب الأصول الثابتة (وسائل نقل) مبلغ نحو ٦.٨٧٣ مليون جنيه قيمة عدد ٤ رأس تريلا (بخلاف ض.ق.م) ، تبين بشأنه ما يلي : - تم إسناد توريد عدد ٨ رأس تريلا جرار مرسيدس بنز لشركة صناعة وسائل النقل (MCV) بأمر التوريد رقم ٢٦ بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٦ بقيمة إجمالية ١٥.٦٠٠ مليون جنيه بمدة توريد تنتهي في ٢٠٢٢/٢/١٦ وبحد أقصي للغرامة ٤٪ حال التأخر ، كذا يحق للشركة إلغاء أمر التوريد وشراء بدلاً منه وخصم فرق الأسعار على حساب المورد. - بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٢٨ ورد فاكس من شركة صناعة وسائل النقل (MCV) عن جاهزية تسليم عدد ٤ رأس تريلا جرار من أمر التوريد مع الإعتذار بالتأخر عن التوريد في المواعيد المقررة نظراً للظروف العالمية حينها ، وطالبت الشركة بالموافقة على رفع الغرامة الموقعة عليها بنحو ٦٢٤ ألف جنيه ، وقد وافق مجلس الإدارة على ذلك بجلسته رقم (٥) في ٢٠٢٢/٥/٢٩ ، وتم الإستلام وسداد مبلغ ٧.٨٧٣ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٥/٣٠ وبمدة تأخير نحو ثلاثة أشهر. - عدم إستلام باقي مشمول أمر التوريد حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٣/٨/٢٣. - وافق مجلس الإدارة بجلسته رقم (٧) في ٢٠٢٣/٦/٢٥ على تعديل أمر الإسناد لشركة صناعة وسائل النقل (MCV) ليكون بالجنيه المصري بدلاً من العملة الأجنبية (الدولار) بسعر السيارة بمبلغ ٣.٣٧٦ مليون جنيه وبقيمة إجمالية بمبلغ ١٣.٥٠٤ مليون جنيه (شامل ض.ق.م). مما أدي إلى تحمل الشركة لفروق أسعار تقدر بنحو ٥.٧٠٤ مليون جنيه زيادة عن الإسناد الرئيسي لعدد ٤ رأس تريلا. يتعين دراسة جميع ما سبق والأسباب التى أدت إلى رفع الغرامات الموقعة على المورد لتأخره عن توريد باقي مشمول أمر التوريد مما تكبدت معه الشركة فروق أسعار نتيجة تأخر المورد عن توريد باقي مشمول أمر التوريد بنحو ٥.٧٠٤ مليون جنيه والإفادة.	الشركة وافقت على رفع الغرامة لاقتناع الإدارة التام بأن التأخير خارج عن إرادة المورد وتعلمون سيادتكم الظروف العالمية والمحلية علما تاما والمتمثلة في الحرب الأوكرانية وكذلك عدم وجود الرقائق الإلكترونية والقرارات الصادرة من البنك المركزي المصري في فتح الاعتمادات والقفزات غير المسبوقة في سعر الدولار عن سعر الأسناد أما تحمل الشركة مبلغ ٥.٧٠٥ مليون جنيه زيادة عن الأسناد الرئيسي لعدد ٤ رأس تريلا فهذا أفضل بديل لان أي بديل أخر سوف ينتج عنه تكلفه أكبر بكثير حيث ما كان أمام الشركة غير مصادرة خطاب الضمان وقدره ١.٦ مليون جنية ومقاضاة المورد وفى هذه الحالة سوف تكون الخسارة أكبر بكثير .

الملحوظة	الرد
- ما زالت السيارة رقم (٦٤٧٨ ق.م.ب) نقل نصر ١٩٠ والمقطورة رقم (٦٩١٨ ق.ف.ج) التابعي لقطاع القليوبية مُتحفظ عليهما بمركز نقطة شبراخيت منذ ٢٠٢١/١٢/١٣ بالمحضر رقم ١٩٣٧٥ وذلك إثر حادث. وطبقا لبيانات القطاع القانوني بالشركة تم التظلم للسيد المستشار المحامي العام لنيابات إسكندرية وتأشير بالإستعلام من مركز كبار الممولين بالضرائب العامة بالقاهرة حول مديونية الشركة ، وردت الشهادة في ٢٠٢٣/٨/٣ والتى مفادها أنه لا مانع من الإفراج عن السيارة والمقطورة بإعتبارها أصل من أصول الشركة ولا تحاسب ضريبيا بمفردها ، إلا أنه حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٣/٨/٢٣ لم يتم الإفراج عن السيارة والمقطورة. يتعين العمل على سرعة مخاطبة الجهات المعنية لسرعة إنهاء الإفراج عن السيارة والمقطورة والمتوقفين عن العمل منذ أكثر من ٢٠ شهر.	الشركة اتخذت كل الإجراءات لاسترداد السيارة والمقطورة وأن النيابه أصرت على أحضار شهادة من الضرائب يخلو طرف الشركة من أى التزامات ضريبية وهذا أمر صعب جدا رغم قيام الشركة بسداد أقراراتها الضريبة سواء سنويا أو شهريا وتم مخاطبه الضرائب وتم الحصول على خطاب بالافادة وفى انتظار قرار النيابه. والشركة تسعى جاهدة لانهاء هذا الموضوع
- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثماري في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مبلغ نحو ١٣.٩١٣ مليون جنيه متضمن المبالغ التالية : * مبلغ نحو ١٢.٧٠٢ مليون جنيه يتمثل في قيمة آلات ومعدات تم شرائها منذ عام ٢٠١٩ ولم تستخدم حتى تاريخه أغسطس ٢٠٢٣ ، الأمر الذي يمثل مال عاطل وغير مستغل لم يتم الإستفادة منها أو إستغلالها لكل من المطاحن التالية (دسوق ، سلندرات المحلة ، سرس الليان ، سلندرات بنها ، الإتحاد). يتعين العمل على الإستفادة من تلك الأصول والمشتراه منذ فترات تصل لنحو أربع سنوات حتى لا تمثل أموال معطلة وتعظيم العائد على المال المستثمر فيها ، مع مراعاة ما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها. * مبلغ نحو ٩٦.٠٢٢ ألف جنيه (آلات ومعدات) قيمة مشغولات تحت التنفيذ منذ أكثر من ٥ سنوات بنسب إتمام تراوحت من ٥٠٪ إلى ٦٥٪ ، ووفقا لمستندات الشركة أنها نماذج تجريبية لا جدوي من إستكمالها. يتعين بحث أوجه الإستفادة من الأموال المستثمرة فيها.	سوف يتم الاستفادة من هذه الآلات والمعدات فى تطوير مطاحن الشركة سوف يتم التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة في اقرب وقت
- رغم ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة ، إلا أن الوضع ما زال قائما بشأن عدم إستغلال الطاقات المتاحة للشركة خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ مما إنعكس أثره على تعظيم ربحية الشركة ، ومن صور ذلك : * دقيق إستخراج ٨٧.٥٪ : بلغت نسبة عدم إستغلال القدرة التعاقدية ٢٠.٧٤٪ ، ونسبة عدم إستغلال الطاقة المستهدفة لبعض المطاحن ١٠.٨٩٪. * دقيق إستخراج ٧٢٪ (مطحن ٢٣ يوليو) : بلغت نسبة عدم إستغلال القدرة التعاقدية ٣٨.١٩٪ ، ونسبة عدم إستغلال الطاقة المستهدفة ١٨.٤٢٪. * تدنى الطاقة المستهدفة لصنع مكرونة شبين الكوم والبالغة ٦.٤٦٨ ألف طن بنسبة ٥٢.٣٨٪ من إجمالى الطاقة المتاحة والبالغة ١٢.٣٤٨ ألف طن. * المخابز : بلغت نسبة عدم إستغلال القدرة التعاقدية لبعض المخابز ٩٠.٣٤٪ ، ونسبة عدم عدم إستغلال الطاقة المستهدفة لبعض المخابز ٢٥.١٠٪. يتعين العمل على إستغلال الطاقات المتاحة للشركة (مطاحن ، مصنع المكرونة ، مخابز) لتعظيم العائد على المال المستثمر فى أصول الشركة.	الشركة تقوم بطحن الاقماح لصالح وزارة التموين وفقا لربط محدد ولا تستطيع الشركة زيادة استغلال الطاقه عن الربط. المحقق الفعلى من طحن الاقماح لاستخراج دقيق ٧٢٪ تعتبر نسبه جيده جدا فى ظل ظروف السوق من زيادة المعروض عن احتياجات السوق مع وجود منافسه شرسه من القطاع الخاص. تم استهداف كميه ٦.٤٦٨ طن مكرونة طبقا لامكانيات المصنع وقت عمل الموازنة وقد قامت ادارة الشركة بعمل صيانه شامله ومتابعه مستمرة لتنفيذ المستهدف وقد نتج عن ذلك زيادة المحقق الفعلى عن المستهدف بنسبه ٨٪ مع الاخذ فى الاعتبار المنافسه الشرسه مع القطاع الخاص. يوجد لهذه المخابز ربط من وزارة التموين ليس له علاقه بالطاقه التعاقديه .

الملحوظة	الرد
- بلغت الإستثمارات طويلة الأجل نحو ٣.٣٧١ مليون جنيه قيمة إستثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الإستثمار القومي بنسبة عائد ٣.٥٪ لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لإسترداد قيمة تلك السندات. يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية لإسترداد قيمة تلك السندات.	سوف يتم عمل اللازم فى ضوء اللوائح والقوانين
تم جرد المخزون فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ والبالغ نحو ٩١.٣٨٥ مليون جنيه بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري فى حدود الإمكانات المتاحة وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة ، وقد أسفرت المراجعة عن ما يلي : - مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) - فقرة ٩ - والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط. يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى ٢٠٢٣/٦/٣٠	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار
- لم نتحقق من مخزون الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة بكمية حوالى ١.٣٠٧ ألف طن قمح أجنبى ٧٢٪ ، وملك الهيئة العامة للسلع التموينية بكمية بلغت حوالى ٢٢٠.٣٠٠ ألف طن من القمح المحلى وحوالى ٨.٤٧٣ ألف طن من القمح الأجنبى ، وذلك لعدم إجراء تصفية صفرية للصوامع والشون فى ٢٠٢٣/٦/٣٠. يتعين الإلتزام بوضع جدول زمنى لتصفية الصوامع والشون للوقوف على مدى مطابقة الأرصدة الفعلية للخامات على الأرصدة الدفترية وبيان مدى وجود فروق من عدمه وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك ومراعاة أثر ذلك على القوائم المالية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠.	لا تسطيع الشركة اجراء تصفيه صفريه في وقت واحد لجميع للشون والصوامع والمطاحن ويتم ذلك وفقا جدول زمنى محدد مع إدارات التموين المختلفه وسوف يتم اخطار سيادتكم بهذه المواعيد
- ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات إكتفاءً بالدورة المستندية لبيع المخلفات ، وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشركة مختلف الدرجات ١.٣٢٣ مليون طن خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ بما يعادل ١.٢٩٢ مليون طن قمح ٢٤ قيراط - طبقاً للمركز الإحصائى المُعد بمعرفة الشركة - بفارق قدره حوالى ٣١ ألف طن فى حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالى ١٢ ألف طن فقط بفارق قدره ١٩ ألف طن. يتعين ضرورة وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاتنا بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة إحكاماً للرقابة.	يوجد دورة مستنديه لبيع المخلفات ما عدا تحديد الكميه لاستحاله تحقيق ذلك من حيث الوزن والفرق بين المباع والكميه الناتجه عن التقريط يرجع الى اتربه تذوب فى الماء ومخلفات عضويه تزيد عن نسبة التصافى وغير عضويه يتم التخلص منها.

الملحوظة	الرد
- تضمن مخزون قطع غيار أصناف راكدة وبطيئة الحركة بلغت تكلفتها نحو ٥٥٢.٩٨١ ألف جنيه (طبقا لحصر الشركة) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من ضرورة العمل على سرعة الإستفادة والتصرف في ذلك المخزون. يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من ضرورة دراسة أوجه الإستفادة والتصرف الإقتصادي من المخزون الراكد وبطئ الحركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل ، مع ضرورة دراسة القيمة الإستردادية لأرصدة المخزون الراكد وبطئ الحركة وتطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩، ٢٨، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار
- تضمن مخزن إنتاج تام (ورش) في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مبلغ نحو ٦٠.٩٥٨ ألف جنيه قيمة أصناف تم تصنيعها منذ ديسمبر ٢٠١٧ للخطوط البلدي التي تم تكهينها. يتعين بحث أوجه الإستفادة من تلك الأصناف أو عرضها على الشركات الشقيقة للإستفادة من الأموال المستثمرة فيها.	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار
- تم إرسال مصادقات بعدد ٤٣ مصادقة (بالحسابات المدينة والدائنة لكل من العملاء والموردين) ودون موافاتنا بها للإشراف عليها ، ولم يرد عنها أية ردود حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٣/٨/٢٣ سوي مصادقة وحيدة ، وجدير بالذكر أنه تم إرسال مصادقات لحسابات ليس لها أرصدة بالدفاتر مع عدم إرسال مصادقات لكبار العملاء والموردين. يتعين الإلتزام بإرسال المصادقات وفقا للأهمية النسبية لأرصدة العملاء والموردين ، مع تحري الدقة في إثبات العناوين الخاصة بهم ، وموافاتنا بها قبل إرسالها بموعد كاف للإشراف عليها.	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار
- بلغ رصيد العملاء المدين في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ١٤٠.٩٤٤ مليون جنيه مقابل نحو ٢١.٤٣١ مليون جنيه (مدين) في ٢٠٢٢/٦/٣٠ ، وبالمراجعة تبين ما يلي : - صدر التوجيه الوزاري رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢٢ في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن قيام الهيئة العامة للسلع التموينية بصرف الأقماح لشركات المطاحن التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية لإنتاج دقيق فاخر ٧٢٪ وتسليمه لمصانع المكرونة العاملة في المنظومة التموينية وعلى أن يتم السداد لقيمة القمح وسداد قيمة الدقيق للمطاحن بنظام الآجل لمدة شهر ، وقيام الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالتسوية مع شركات مصانع المكرونة وفقا للمتبع في سداد قيمة القمح والدقيق ، ويستمر العمل بهذه المنظومة لمدة شهر ، وقد صدر خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٢٢ حتي مايو ٢٠٢٣ من الشركة القابضة للصناعات الغذائية عدة خطابات للشركة بتخصيص كميات من الأقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وذلك مقابل تسليم كميات من الدقيق الفاخر ٧٢٪ لبعض الشركات لإنتاج المكرونة التمويني ، قد تبين بشأنها ما يلي : * عدم إلتزام بعض الشركات المنتجة للمكرونة بسحب كميات الدقيق الخاصة بها خلال تلك الفترة وذلك وفقا للمستندات والبيانات المسلمة لنا من الشركة. * عدم إلتزام عملاء منظومة المكرونة التموينية بفترة السداد المُقررة مما أظهر مديونيات مُستحقة بمبلغ نحو ٨٠.٧٧٢ مليون جنيه. * عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات المالية مع بعض عملاء منظومة المكرونة التموينية (مضارب الدقهلية ، مصنع النور) على أرصدتها في ٢٠٢٣/٦/٣٠ والبالغة نحو ٤٥.٨٤٩ مليون جنيه إكتفاءً بالمطابقات على كميات الدقيق ٧٢٪ التي تم إستلامها. يتعين ضرورة مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية في هذا الشان لحث تلك الشركات على سحب كميات الدقيق ٧٢٪ المخصصة لها وسداد قيمتها وذلك حفاظاً على حقوق الشركة ، مع إجراء المطابقات اللازمة على أرصدة تلك الشركات وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.	تم إجراء المطابقات مع الشركات و إجراء التسويات اللازمـــة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٤ .

الملحوظة	الرد
- مبلغ نحو ١٢.٥٠٥ مليون جنيه مديونية على الشركة القابضة للصناعات الغذائية ، وبالمراجعة تبين ما يلي : * عدم قيام الشركة بإبرام عقد معاوضة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالمخالفة لنص الفقرة رقم (٨) من المادة رقم (٢١٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسة ١٩٨١ بشأن إبرام عقود المعاوضة والتى تنص على " الترخيص مقدماً للمؤسسين وأعضاء مجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع الشركة على أن يكون الترخيص بالنسبة لكل عقد على حدة ". * تتمثل المديونية في قيمة مسحوبات بعض الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية (شركة إسكندرية للمجمعات الإستهلاكية ، شركة مجمعات النيل ، الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية ، الشركة المصرية لتجارة الجملة) من المكرونة وعبوات الدقيق خلال الفترة من مارس ٢٠٢٣ حتى يونيه ٢٠٢٣ والتى بلغت نحو ٢٠.١٢٤ مليون جنيه سُدد منها نحو ٧.٦١٩ مليون جنيه وبنسبة ٣٧.٨٦٪ من قيمة المسحوبات ، وذلك بالمخالفة لشروط السداد المُدرجة ضمن أوامر الإسناد الصادرة للشركة. يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات لإبرام عقد المعاوضة اللازم مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية وموافقة الجمعية العامة للشركة في هذا الشأن تنفيذاً لما جاء بالمادة سالفة الذكر والخاصة بإختصاصات أخري للجمعية العامة العادية ، مع ضرورة مخاطبة الشركة القابضة للصناعات الغذائية لتحصيل تلك المديونية والإلتزام بشرورط السداد الواردة بأوامر الإسناد وذلك حفاظاً على حقوق الشركة وتعظيم العائد على المال المستثمر.	الأمر معروض على الجمعية العامة لاعتماد ما تم والترخيص بإبرام عقود معاوضة مع الأطراف ذوي العلاقة تم إجراء المطابقة وتسوية المستحق للشركة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٤
- نحو ٣٦.٠٤٢ مليون جنيه قيمة المديونية المُستحقة على شركتى العامة لتجارة السلع الغذائية والمصرية لتجارة الجملة بمبلغي ٣٢.١٣٢ مليون جنيه ، ٣.٩١٠ مليون جنيه على الترتيب ، تتمثل في قيمة مسحوبات الشركتين من المكرونة وعبوات الدقيق خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. يتعين ضرورة مخاطبة تلك الشركات لتحصيل المديونيات المستحقة خاصة وأنها من الشركات الشقيقة وتعمل تحت مظلة الشركة القابضة للصناعات الغذائية وذلك حفاظاً على حقوق الشركة وتعظيم العائد على المال المستثمر.	تم تسوية المديونية المُستحقة على الشركة العامة لتجارة السلع الغذائية مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية وتم سداد مبلغ ٢.٥ مليون جنية من الشركة المصرية لتجارة الجمله من أصل المديونية التى بلغت ٣.٩١٠ مليون جنية وجارى متابعة تحصيل الباقى

الملحوظة	الرد
- تضمنت الأرصدة المدينة الأخري في ٢٠٢٣/٦/٣٠ المبالغ التالية * مبلغ نحو ١٦.٨٧٤ مليون جنيه (قيمة الإيجار والعجوزات) مديونية على السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الاجتماعي بموجب العقد المؤرخ فى أبريل ٢٠١٢ تتمثل في القيمة الإيجارية المستحقة عن الفترة من يونيه ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧ ، ورغم صدور أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة في هذا الأمر إلا أنه لم يتم تنفيذها حتى تاريخ نهاية الفحص في ٢٠٢٣/٨/٢٣.	جارى المتابعة مع إدارة تنفيذ الأحكام لتنفيذ الحكم.
* مبلغ نحو ٦٥٩ ألف جنيه مديونية على السيد/ أحمد إبراهيم النوبي مستأجر الفندق وهي محل نزاع قضائي بالدعوي رقم ٤٠٨ لسنة ٢٠٢٠ مدني كلي طنطا لمطالبة المذكور بمبلغ نحو ١.٣٠١ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٩/٨/١ حتى نهاية مارس ٢٠٢٠ وهي مؤجلة لشهر أكتوبر ٢٠٢٣. يتعين موالاة الدعاوى القضائية المتداولة فيما هو في صالح الشركة والعمل على تحصيل مستحقاتها طرف الغير في ضوء الأحكام الصادرة لصالحها والإفادة، مع بيان أسباب الفروق ما بين المديونية المُثبتة بالدفاتر على السيد/ أحمد إبراهيم النوبي والدعوي المرفوعة.	الشركة توالى متابعة الدعوى
بلغت أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ١.٠٨٣ مليار جنيه، وبالمراجعة تبين ما يلي: - بلغت قيمة الودائع المربوطة بالبنوك في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مبلغ نحو ٤٦٥.٦٠٩ مليون جنيه، وبالمراجعة تبين ما يلي: * وجود تفاوت في أسعار الفائدة على الودائع بين البنوك المُتعاملة مع الشركة وبعضها البعض والتي تراوحت ما بين ١٠.٦٠٪ إلى ١٦.٢٥٪ خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٢ حتى يونية ٢٠٢٣. * انخفاض معدل العائد على تلك الودائع والذي تراوح من ١٠.٦٠٪ إلى ١٦.٢٥٪ مقارنة بعائد أذون الخزانة السنوي عن نفس العام والذى تراوح من ١٧.٠٤٪ إلى ١٧.٤٠٪ بعد خصم الضريبة ، وبنسبة ١٧.٦٪ بدءاً من فبراير ٢٠٢٣ بعد خصم الضريبة ، ليرتفع مرة أخري في يونيه ٢٠٢٣ ويتراوح من ١٨.٤٠٪ إلى ١٩.٢٠٪ حتى وصل لذروته خلال شهر يوليو ٢٠٢٣ ليصل العائد السنوي لنحو ٢٠٪ بعد خصم الضريبة. ويتصل بما سبق من إتجاه العديد من الشركات الشقيقة للإستثمار في أذون الخزانة الربع سنوية أو سنة كاملة. يتعين بحث ودراسة ما سبق مع العمل على الحصول على عروض أسعار من البنوك المختلفة والمفاضلة بين البدائل المتاحة لفرص الإستثمار وذلك لتنوع المصادر وتخفيض المخاطر وإختيار أفضل العوائد بما يعود بالنفع على الشركة ودراسة مدي إمكانية إستثمار أموال الشركة في أذون الخزانة خاصة مع قوة المركز المالي النقدي للشركة وتنفيذاً لما ورد بردود الشركة خاصة مع قرب إنتهاء بعض تلك الودائع.	تفاوت الأسعار يرجع الى تاريخ ربط الودائع خلال الفترة من سبتمبر ٢٠٢٢ حتى يونية ٢٠٢٣ وهى فترة بها تغيرات في الأسعار وفقا لقرارات البنك المركزي. قامت الشركة بشراء أذون خزانة وفقا للسيولة المتوفرة لديها بعائد ٢٥٪ لمدة سنة بمبلغ ٢٥٠ مليون جنية بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٣ .

الملحوظة	الرد
- بلغ الاحتياطي القانوني في ٢٠٢٢/٦/٣٠ نحو ١٥٦.٣٥١ مليون جنيه وبنسبة ٢٠٨.٤٦٪ من رأس المال المدفوع وقد نصت المادة رقم (٤٠) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته على أنه " يجوز للجمعية العامة وقف تجنيب الاحتياطي القانوني إذا بلغ ما يساوى نصف رأس المال ". والأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب فى هذا الشأن.	الامر معروض على الجمعية العامة للشركة
- بلغت الإحتياطيات الأخري في ٢٠٢٣/٦/٣٠ مبلغ نحو ٦٣.٧٣٠ مليون جنيه مُرحلة منذ عدة سنوات لم نقف على تحليلها. يتعين بحث ودراسة هذه المبالغ وموافاتنا بمؤيداته.	هذا الرصيد يمثل رصيد حساب احتياطي ارتفاع الأصول المستهلكة دفتريا والذى توقف العمل به منذ عام ٢٠١٤
- تضمنت الإلتزامات طويلة الأجل المبالغ التالية : * مبلغ ٣.٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١.٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٥/١٩٨٦ حتى ١٩٩٠/١٩٩١ عبارة عن بواقى الحصص النقدية ، نحو ٢.٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥٪) بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف فى تلك المبالغ. يتعين تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة ودراسة تلك الأرصدة وفقاً لما تقضى به الأحكام والقواعد القانونية بشأن بواقي الحصص النقدية وحصة العاملين.	سوف يتم عمل اللازم فى ضوء اللوائح والقوانين.
* نحو ١.٥٩٤ مليون جنيه تمثل قيمة المسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤.٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية). يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية لتحصيل المستحق للشركة.	جارى متابعة الدعوى

الملحوظة	الرد
بلغت المخصصات بخلاف الإهلاك في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢٣٨.٧٦٧ مليون جنيه ، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلى : - بلغ مخصص ضرائب متنازع عليها نحو ٢٢٦.٧٦٧ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) من ٢٠١٣/٣/١ وحتى ٢٠١٧/٧/٣١ ، وخلافات ضريبية على ضريبة القيمة المُضافة من واقع قرار لجان الطعن عن الأعوام ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، وقد ورد للشركة خلال شهر يونيه ٢٠٢٣ عدد ٣ مطالبات سداد عن الفترة من ٢٠١٣/٦ حتى ٢٠١٩/٦ بمبلغ نحو ٢٣٦ مليون جنيه بخلاف مبلغ نحو ٣٣٨ ألف جنيه مقابل ضريبة إضافية. وقد قامت الشركة برفع دعاوي قضائية على مصلحة الضرائب على المبيعات (مبيعات نخالة) أرقام (٥٣٩٣٤ لسنة ٧٢ ق وطبقاً لبيانات القطاع القانوني بالشركة فما زالت الدعوي متداولة ، ٢٧٠٩٢ لسنة ٩٢ ق قضاء إداري طنطا وهي مؤجلة لجلسة ٢٠٢٣/٩/٢٤) مع دخول الشركة لجنة إنهاء منازعات وحضور عدة جلسات أخرها بتاريخ ٢٠٢٣/٧/١٢ وتم تأجيلها. بالإضافة إلى وجود مبلغ ٩.٢٦٤ مليون جنيه مُجنب بحسابات دائنة أخري تحت حساب الخلافات الضريبية على القيمة المُضافة عن عمولة تسويق قمح مصري عن الفترة حتى ٢٠١٩ ، ليصبح بذلك إجمالي المُجنب لحساب مواجهة الخلافات الضريبية على القيمة المُضافة بنسبة ١٠٠٪ ، علماً بأن تلك المبالغ الواردة بالمطالبة تتضمن ٨.٤٧٥ مليون جنيه ضريبة قيمة مُضافة عن إقرار مايو ويونيه سُدد في يوليو وأغسطس ، ٨.١٠٠ مليون جنيه مُدخلات بمستندات ، ٤٣١ ألف جنيه نقليات مُدرجة ضمن الإيرادات وفقاً للمستندات المُقدمة لنا من الشركة عن السنوات ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩. وتجدر الإشارة إلى حصول العديد من الشركات الشقيقة بالأحقية في تخفيض الضريبة المُستحقة على مقابل تكلفة الطحن وذلك بناءً على تطبيق ما جاء بالتعليمات التنفيذية للفحص رقم (٦٦) لسنة ٢٠٢١ بشأن إستدراك التعليمات التنفيذية للفحص رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن أسس محاسبة المطاحن التموينية والصادرة من مصلحة الضرائب المصرية. يتعين دراسة جميع ما سبق وموافاتنا بالموقف الضريبي النهائي لتلك المطالبات في ضوء ما سبق مع تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) الخاص بضرائب الدخل ، مع إعادة دراسة المُخصص المُكون في ضوء شمول المطالبات على مبالغ مُسددة بالفعل وضريبة من حق الشركة إستردادها والتعليمات التنفيذية الصادرة من مصلحة الضرائب المصرية والأحكام الصادرة لصالح الشركات الشقيقة.	سوف يتم دارسه ما ورد بالملاحظة للوقوف على تنفيذ هذه التعليمات والشركة تقدمت الى لجنه انهاء المنازعات بمركز كبار الممولين بالقاهرة وسوف تتم التسوية في ضوء قرار اللجنة

الملحوظة	الرد
* بلغ مخصص عقوبات المطاحن مبلغ ٥ مليون جنيه وفقاً للدراسة المُعدة بمعرفة الشركة عن الغرامات التي لم ترد عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ لقطاعات الغربية والمنوفية والبحيرة والمُقدرة بنحو ٨.١٧٠ مليون جنيه، وتم تكوين المخصص بنسبة ٦١.١٩٪ منها، علماً بعدم ورود أية غرامات تموينية بخلاف ما ورد بالمطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية وتحملته الشركة. وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من ضرورة مراعاة المواصفات القياسية للإنتاج لتلافي أية غرامات مستقبلية. يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/١٠/١٦ من ضرورة مراعاة المواصفات القياسية للإنتاج لتلافي أية غرامات مستقبلية، مع إعادة دراسة المُخصص في ضوء ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.	تم التنبيه بتنفيذ ذلك على جميع وحدات الشركة
* بلغ مخصص مطالبات القضايا المُكون في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٧ مليون جنيه ، وفقاً للدراسة المُقدمة بأن هناك أحكام نهائية صدرت في غير صالح الشركة تقدر بنحو ١.٨٨٥ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٣/٥/٢٥ حتى ٢٠٢٣/٦/٣٠ ، نحو ٣.٣٧٢ مليون جنيه أحكام نهائية صدرت خلال شهر يوليو ٢٠٢٣ بإجمالي قدره نحو ٥.٢٥٧ مليون جنيه ، هذا بخلاف قضايا متوقع أن يصدر بها أحكام ضد الشركة تقدر بنحو ١.٧٠٠ مليون جنيه. وجدير بالذكر أن الشركة قد تحملت خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ نحو ٢٠.٦١٢ مليون جنيه تعويضات قضايا عمالية منها نحو ٢ مليون جنيه إستخدام رصيد المخصص في ٢٠٢٢/٧/١ الأمر الذي يُشير إلى ضرورة دراسة الموقف القانوني والإداري لما تكبدته الشركة مقابل تلك القضايا. يتعين دراسة ما سبق مع بيان الأسباب التى أدت إلى تحمل الشركة المبلغ سالف الذكر وإتخاذ الإجراءات التى تكفل للشركة تفادي ذلك مستقبلاً.	من أسباب زيادة مبلغ التعويضات خروج عدد كبير للاحاله لسن التقاعد مما ادى الى ذلك وسوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار
- لم يتم إجراء المطابقة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية والبالغ رصيدها الدائن في ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٢.٤٩٤ مليون جنيه قيمة المُستحق لصندوق موازنة الأسعار والأنشطة بالشركة القابضة للصناعات الغذائية دون الوقوف على السند القانونى لهذا الأمر.يتعين بحث وتحقيق الموضوع وموافاتنا بالسند القانونى مع ضرورة إجراء المطابقة اللازمة مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقة.	جارى العمل على الأنتهاء من المطابقة

الملحوظة	الرد
- تضمن حساب الأجور المستحقة مبلغ نحو ٣٥ مليون جنيه مكافأة الأرباح المستحقة تقديرياً عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بواقع أجر ٨ أشهر والتى يتم صرفها على أساسى ٢٠٢٣/٦/٣٠ تحت إعتماد الجمعية العامة. والأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب فى هذا الشأن .	الامر معروض على الجمعية
- لم تقم الشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية على أرصدة حساباتها الدائنة بالشركة فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ والبالغة نحو ١٨.٩٨٣ مليون جنيه ، وقد تم سداد مبلغ نحو ٥.٧٨٩ مليون جنيه المستحق عن شهر يونيه ٢٠٢٣ فى يوليو ٢٠٢٣. يتعين ضرورة تشكيل لجنة لبحث ودراسة وتحليل الفرق الظاهر في رصيد الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية وإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.	جارى دارسه ما ورد بالملاحظة وموافاة سيادتكم
- تضمن حساب تأمينات للغير بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى أرصدة متوقفة بلغت قيمتها نحو ١.١٥٥ مليون جنيه تخص مخابز منظومة الخبز الطباقي منذ عام ٢٠١٤. يتعين بحث تلك الأرصدة وإتخاذ ما يلزم وفقاً لما تقضي به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.	سوف يتم عمل التسوية في ضوء الدراسة من خلال لجنه دراسة الأرصدة المدينة والدائنة وفقاً لأحكام القانون ٠
- تضمن حساب أعباء وخسائر فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ مبلغ ١١٤.٤٠٠ ألف جنيه تحت مسمى تبرعات وإعانات تبرع لجمعيات ومؤسسات خيرية. والأمر معروض على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب فى هذا الشأن .	الامر معروض على الجمعية
- تضمنت الإيرادات (خدمات مباعة) فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ نحو ٧.٠٥٨ مليون جنيه قيمة نقليات قمح أجنبي وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الشركة العامة للصوامع والتخزين. يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية على حقيقتها.	جارى عمل المطابقة
- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه. يتعين ضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار

الملحوظة	الرد
- عدم تحديث المعدلات المعيارية لعوامل الإنتاج منذ الأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٦ ، ٢٠١٨ وفقاً للتغيرات التى طرأت على جميع عوامل الإنتاج حتى عام ٢٠٢٣ مما يتطلب معه ضرورة تشكيل لجنة لإعادة دراسة المعدلات المعيارية لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة لقياس كفاءة أنشطة الشركة وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب ، فضلاً عن عدم قيام قطاع التكاليف بالشركة بقياس الإنحراف عن تلك المعدلات وعدم القيام بمقارنة تلك المعدلات بالفعليات لإتخاذ القرار المناسب بشأنها. يتعين ضرورة تشكيل لجنة لوضع معدلات معيارية حديثة لقياس كفاءة أنشطة الشركة ، مع العمل على مقارنة المعدلات بالفعليات وتحليل الإنحرافات وإتخاذ القرار المناسب لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب.	جارى التنفيذ
- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوي الدولة ، لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو التحول إلى مصر الرقمية. نوصي بضرورة سرعة العمل على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة وإحكاماً للرقابة.	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار
أعمال البيئة والأمن الصناعى : أسفرت مراجعة ومتابعة أعمال البيئة والأمن الصناعى وفقاً للمتابعة الميدانية التى تمت بمعرفتنا لوحدات الشركة المختلفة عن مخالفة الإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ على البيئة طبقاً للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة ولائحته التنفيذية والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ، ومن صور ذلك ما يلى : - التأخر في تجديد بعض شهادات السجل الصناعي لبعض وحدات ومواقع الشركة. - إنتهاء صلاحية بعض الشهادات الصحية لبعض العاملين ببعض وحدات ومواقع الشركة. - عدم إجراء أية قياسات بيئية (نسبة الضوضاء والأتربة والإضاءة والوطأة الحرارية والأتربة العالقة ... إلخ) ببعض مطاحن ووحدات الشركة. - عدم الإلتزام بوسائل السلامة والصحة المهنية حيث تبين عدم إستخدام العاملين لأجهزة الوقاية الشخصية كالكمامات وسدادات الأذن والنظارات الواقية وكذا الملابس المخصصة للعمل. - وجود بعض التشققات والرشح بجدران وأسقف بعض مطاحن ووحدات ومواقع الشركة. - عدم تدعيم الإضاءة والإنارة ووجود كسر بزجاج نوافذ بعض وحدات الشركة. يتعين الإلتزام بأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ ولائحته التنفيذية في شأن البيئة.	تم تلافى هذه الملاحظات

الملحوظة	الرد
- ضعف بعض نظم الرقابة والضبط الداخلية ومنها : تكرار شراء بعض الأصناف بأسعار متفاوتة من فترة لأخرى من نفس المورد أو من موردين مختلفين. عدم تناسب مبالغ التأمين على بعض أمناء خزن إيرادات بعض القطاعات والوحدات مع متوسط إيراد يومين. إستخراج فواتير بأسماء وهمية وتحرير فواتير بالزيادة والعجز وفقاً للوارد بتحقيقات الشركة. محاولة الإستيلاء على بعض الأصناف الموجودة بوحدات الشركة وسرقة البعض الأخر. عدم الفصل بين أرصدة مخازن الدقيق وصالات الإنتاج بمطاحن الشركة وبمصنع المكرونة. تداخل عهدة أكثر من شخص بمكان واحد. تعطل عدادات بعض السيارات مما يؤثر على إحكام الرقابة على إستخدام الوقود. ضعف الرقابة على أوامر تشغيل السيارات بقطاع الحركة والنقل وإدارة الشركة. عدم إمساك دورة مستندية لمخلفات الطحن وناتج الغربلة بمطاحن الشركة وكنسة عجينة مصنع المكرونة وعدم إثباتها ببيانات الإنتاج اليومية مع إثبات الكميات فقط عند البيع. صعوبة تتبع الوحدات الخارجة للصيانة من بعض الوحدات ومسار عودتها لعدم وجود سجل لتسجيل المهمات الخارجة للإصلاح. يتعين موالاة نظام الرقابة الداخلية بصفة مستمرة مع تدعيم نظم الرقابة التى تكفل إحكام الرقابة على ممتلكات الشركة.	سوف يتم اخذ الملاحظة عين الاعتبار

والله ولى التوفيق،

رئيس قطاع
الحسابات والمراجعة

"محاسب/ محمد طاهر عزيز"